

القول الفصل في وجوب إثبات ياء الأصل

د/ملاوي صلاح الدين

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم الأدب العربي، جامعة - بسكرة -

إن تعجب فعجبا أن تستطيل الألسنة من غير بينة، ويرفع التلبس بمزيد من التلبس! لقد زعم الزاعمون، ووهم الواهمون أنّ القيمين على الملتقى في غفلة من أمرهم عمون، وفي رسم السيمياء يعمهون، ألم يخطوا بأيمانهم ما لا يعلمون؟! فلمّا حصص الحق إذا هم مبلسون.

فَقُلْ لِمَنْ يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ فَلْسَفَةٌ *** حَفِظْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

لقد صُنِّدَتْ أشغال الملتقى (السيمياء والنص الأدبي) في طبعته الخامسة بمحاضرة مبطنّة لأحد الدكاترة الضيوف الأجلاء، لا تخلو من التعريض والازدراء، أراد من خلالها أن يبرز أوجه التقاقل والتخالف بين اتجاهين سيميائيين، هما: سيمياء الدلالة وسيمياء التواصل، فلم يفتأ يذكر مثالا حيا، لافتا النظر إلى لافتة تزين المنصة مكتوب عليها:

جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملتقى الدولي الخامس: السيمياء والنص الأدبي

زاعما أنّ الناظر إلى هذا الشعر يكون في طوقه الاهتداء إلى نتيجتين باعتبارين مختلفين:
 1. يستنتج، طبقاً لسميائ التواصل، أنّ هنالك ملتقى منعقدا بجامعة بسكرة؛
 2. ويستنتج، طبقاً لسميائ الدلالة، أنّ كاتب الشعر يفتقر إلى معرفة أصول القواعد الإملائية إذ جمع بين ساكنين في حشو كلمة واحدة، ألا وهما الياء والميم الساكنة، وليس بالوجه. فقد كان حريا به أن يسقط الياء الأولى ليستقيم رسم كلمة (السميائ) على النحو التالي (السمياء).

تستوقفك النتيجة الثانية لانبنائها على علل واهية، وقيامها على أسس لا ندري ما هية! فمقولة هذا المحاضر لها، تداوليا، قوتان إنجازيتان: حرفية ومستلزمة؛ فأما الأولى، فمفادها ما يحيل إليه منطوق النص وظاهره من تخطئة الرسم وتصويبه. وأما الثانية، فمقتضاها الإسفاف والاستخفاف، إذ تكافئ دلاليا عبارة: يا أدياء السميائ، ما لكم لا تحسنون رسم السميائ؟! فالجواب أن يقال: احتبى من زعم أنّ إسقاط الياء أولى بالاعتبار، وقد سقطت أدلته عند النظر والاختبار، لما يأتيك من حجج واضحات، ودلائل لا تحصى، تقنعك بأنّ ما قيل لا يعدو أن يكون مجرد نقول مستضعف ملقى على عواهنه، لا يعدل إليه إلا من لم تستحكم لديه أصول المعرفة اللغوية.

فليس يخفى على أهل التحقيق والتدقيق من المؤصلين أنّ مصطلح السميائ مرجوع به إلى لفظ (سيما/سيماء) بالقصر وبالمدّ، مع زيادة الياء الثانية عليه. وقد ورد الأصل في قوله جلّ ثناؤه: (تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْآفَا) (البقرة/273)، وقوله أيضا: (يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ) (الرحمن/41).

وأما اللفظ المزيد فيه، فيشهد له قول الشاعر أسيد بن عفاء الفزاري:

غلام رماه الله بالحسن يافعا* * * له سمياء لا تشق على البصر

فمن ادعى وجوب حذف الياء الأولى من الكلمة دفعا لالتقاء الساكنين، فقد أحال من جهتين، وأخلّ بقاعدتين: قاعدة صرفية، وأخرى عروضية.

فأما القاعدة الأولى، فلأن الياء الأولى لا يُستجاز حذفها لأصالتها. وأما الثانية، فلما في الحذف من إخلال بين بأصل التفعيلة الثانية من العَجْز، وهي (مفاعيلن)، ولاسيما إذا علمت أن التقطيع العروضي كاشف أن البيت من الطويل، وتفعيلاته، طبقا للشاهد الشعري، جارية على النحو التالي:

غَلامُنْ رَمَاهُ لَهْلَاهُ بِلِحْسُنْ نِيافِعِنْ * * * لَهْوسِيْبِ مِيَاءُنَا تَشَقُّقُ عَلْبَصِرْ

فَعولُنْ مفاعِلُنْ فَعولُنْ مفاعِلُنْ * * * فَعولُنْ مفاعِلُنْ فَعولُنْ مفاعِلُنْ

فلو قرأت البيت (سيمياء) بحذف الياء وإسقاطها، لصرت مُخَلًّا بالإيقاع والوزن، فضلا عما فيه من إهمال للقاعدة الصرفية. فالوجه، إذن، أن تثبت الياء على ما هي عليه دون أن يمسّها تغيير. فإن قيل: إن في الإثبات إخلالا بقاعدة صوتية، مؤداها عدم جواز الجمع بين الساكنين في حشو الكلمة، اللهم أن يكون أولهما ألفاً بعده حرف مضعّف، كقولك: حاجٌ، وحاجٌّ، والضالّين، ونحوهنّ؛ قلنا: هذه مغالطة مكشوفة مبنية على استتزال حكم صحيح على واقع لغوي مفترض لا وجود له. ألم ترَ أنّ الميم في لفظة (سيمياء) متحركة لا تُسكّن، وإنما تُكسّر. فالمدروج عليه في العرف اللغوي أن يقال: سيمياء (بكسر الميم) ككيمياء وفيزياء ونحوهما. وأما العامة من الناس، فلا يؤخذ بأقوالها؛ فإن جمعوا فليسوا بحجة، بل وجب أن يُردّوا إلى جادة الصواب ببيان موارد الضعف فيما ينطقون.

فقد تبين من غير وجه واحد ما في اعتراض هذا المعترض من تهافت واعتساف وشطط، فقوله مدخول ليس به أدنى اعتداد، وما هو بالقول المنحول الذي يصدر عن الدراية والاجتهاد. وأما ما مضى عليه أئمة هذا الشأن، وارتضاه القيمون على الملتقى، فراجع غير مرجوح، يؤزره الواقع اللغوي، ويقطع به.